



د. سلوان كمال جميل صبور

# دور الجامعة في تطوير وتنمية التنمية الصناعية

وتخصص جزء من ميزانيتها لمستقرات البحث العلمي ، فهي بذلك لا تستغيد لقط من حل لمشاكلها وتطوير لنتائجها ، إنما المساهمة في تطوير الجامعات الوطنية من خلال إجراء العقود اللازمة والتي تعود بالنفع على الأساتذة الجامعي المتميز علمياً ، والمؤسسة الجامعية ، وتؤدي إلى تطوير ذلك المجتمع بشكل سريع .. إننا في زمن سرعة التقدم العلمي خاصة في العلوم العصرية والمعلوماتية والهندسة الوراثية ، علينا أن نكون جزءاً مهماً من هذا التقدم ونستثمر إمكانيات بلعنا مما حباها الله من خيرات في باطنها وعلى سطحها لخلق كوارر علمية وطنية كفؤة تباري هذا التقدم الهائل .. علينا أن لا نكتفي ببناء جامعة واحدة على الأقل في كل محافظة ، إنما ننطلق لإنشاء مراكز بحثية لتتمتع بأجهزة بحثية متطورة تشترك بها عدة جامعات متقاربة جغرافياً .. وبذلك نؤمن للأجيال القادمة قاعدة علمية رصينة من المعلومات والثقة بالإمكانيات الوطنية ونشر المعرفة لبناء دولة عصرية أساسها العلم والبحث العلمي والإنسان المقدر لغراً وبناءً وإخلاقاً ، والمستند إلى حضارة في عمق التاريخ.

سرعة انتقال البلد من مستهلك إلى منتج ونامي ، إن الاستغادة من عامل الزمن يعتمد على توفر الإمكانيات العلمية والكوارر التي تتيحها الدولة ، والتي يمكن حشدها لتنفيذ مشروع تنموي معين في فترة زمنية محددة . لذلك يجب متابعة الخط البياني لتغييرات النمو الاقتصادي اعتماداً على الإمكانيات الوطنية الذاتية والتي تحدث خلال فترة زمنية قصيرة .

وانطلاقاً مما ذكر أعلاه .. إن على الجامعة ان تنفع منتسبيها إلى البحث العلمي والميداني وان تشجع إجراء العقود مع مؤسسات الدولة وشركات القطاع الخاص لحل المعاضل التي تواجهها في مشاريع للدراسات العليا ، وأن هذه المهمة لا يستطيع النهوض بها إلا البحث العلمي الجامعي وذلك لتوفر الخبرات العلمية والفنية الوطنية المختصة ، وما تملكه الجامعة من رصيد من التجهيزات المختبرية الضرورية لعملية البحث العلمي ، فهي عملية متجاذبة تساهم في تطوير نوعي لكواررها وترتبط الجامعة بالمجتمع بشكل علمي ، وبذلك تضع البحث العلمي على المحك من خلال التحاق العام من نتائج البحث ، ونحلق شعار ( الجامعة المنتجة ) .

إن على المؤسسات الصناعية التنموية الخاصة والعامه أيضاً أن تفتح أبوابها لإسائذة الجامعة

- واعتماد الجودة العالمية لمنافسة الإنتاج الأجنبي .
- 2- التحرر من التبعية للخبرة الأجنبية التي لا تؤمن إلا بمصالحها او الربح الكبير وتصريف بضاعتها .
  - 3- توظيف كوارر وطنية في المؤسسات الإنتاجية في القطاعين الخاص والعام وضمان ظروف عمل كريمة .
  - 4- رفع الصواجز بين الجامعة والصناعة وفتح المجال للمعلم والبحث العلمي أن يأخذ دوره في المشكلات الاقتصادية والصناعية وعدم عزل الجامعة في قاعات الدرس .
  - 5- تطلب الفسجوة بين بلداننا والبلدان المتقدمة من خلال فهم واقع المشكلات التقنية والعمل على حلها .
  - 6- تبادل المعرفة والخبرة بين الكوارر الجامعية والصناعية والعمل على تكامل هذه الخبرات .
  - 7- توظيف هذه المشاكل والمعوقات كمشاريع لطلبة الدراسات العليا وبذلك ننقل هذه الدراسات من مواضيع نظرية إلى حلقة مهمة تساهم في حل مشاكل التنموية وتطوير المواق العمل للمؤسسات والشركات ذات العلاقة في تلك البلدان بدلاً من معالجة مشكلات بلدان أخرى .. وبذلك تساهم في خلق جيل مطلع ومعايش للمشاكل التي تواجه حل اختصاصه .
  - 8- التلطة الهامة الأخرى هو

تعتبر الجامعة مركزاً للبحث والتقدم العلمي في المجتمع ، وتعتبر عملية البحث العلمي عصب الحياة الجامعية ، وإن الجامعة التي لا تمارس البحث العلمي تكون في موضع الجمود . وهذه العملية هي هوية الجامعة المتطورة والمؤثرة بالمجتمع ، والتي لا تقل أهمية عن تقليدتها التعليمية ، وبالتالي فإن توفير مستقرات البحث العلمي من إمكانيات فنية وبشرية ومختبرية تتطلب ميزانية خاصة لهذا الغرض ، وعلى الجامعة ان تعتبر ذلك رأسمالاً ربحياً ، وليس مستهلكاً ، حيث تعطي نتائجها ولعارها عند تعاملها مع شركة تجارية او مؤسسة صناعية على تطوير مرفق من الإنتاج ، وعلى ضوء ذلك اعتمدت الدول المتقدمة البحث العلمي أساساً لحل مشكلات التنمية وتطوير لقطها الصناعي والزراعي والتجاري والاقتصادي ، واصبحت ميزانية البحث العلمي معياراً لهذا التطور . والدول النامية يجب ان تولي هذا الموضوع اهتماماً أكثر ، وذلك للأسباب الآتية :

- 1- البحث عن بدائل وطنية لمشاكل تقنية وعلمية وفتح المجال للخبرات الوطنية لاخذ دورها في عملية التنمية والحد من هجرة العقول .
- 2- تقليل التهمر في الاموال وتقليل التلث ورفع جودة الإنتاج الوطني

استلا التيزها - كليات التويت  
سبون - جامعة حضرموت